

التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات أمام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام

هانا نوتي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

١٧



التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات أمام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام

هانا نوتي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

**التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط
الفرص والمعوقات أمام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام**

حقوق النشر محفوظة © 2018

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٤٩٣ لسنة ٢٠١٨

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحوٍ خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

عن مؤسسة كونراد أديناور

مؤسسة كونراد أديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها التربوية المدنية إلى تعزيز الحرية العدالة والسلام. ويتناول مكتب سوريا / العراق الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدين، والمسائل التي تتمحور حول الأمور الآتية: استقرار المنطقة، وأوضاع اللاجئين، و الآثار الأمنية الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا، وظهور تنظيم داعش، فضلاً عن تعزيز الحوار السياسي داخل المنطقة، وما بين الدول الأوروبية و الشرق الأوسط ، وتسلط المؤسسة الضوء على المصالحة، ودعم المجتمع المدني، والحكم الرشيد، وحكم القانون والبحث والتحليل.

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمركز البيان أو مؤسسة كونراد أديناور، وعليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده.

التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الأوسط الفرص والمعوقات أمام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام

هانا نوتي *

١- المقدمة

تسعى روسيا إلى إقامة علاقات أقوى مع العراق منذ بدء ما يسمى بالربيع العربي في عام ٢٠١١، وتحرص على بنائها على بقايا ما كان ذات يوم تحالفاً قوياً بين الاتحاد السوفيتي والعراق خلال الحرب الباردة. لقد كان توق الكرملين لمغازلة العراق مدفوعاً باعتبارات أمنية ومصصلحة اقتصادية ذكية، فضلاً عن الرغبة في البحث عن مكانة له في المنطقة الأوسع. وفي بعض النواحي، كانت الاستراتيجية الروسية ناجحة من حيث تحسّن التعاون الاقتصادي بين البلدين -ولاسيما في قطاعي الأسلحة والنفط- بنحو ملحوظ منذ عام ٢٠١٢. ومع ذلك، هناك عوائق واضحة أمام العلاقة الروسية-العراقية تمتاز بدرجة أكبر من العمق والاتساع، وتكون هذه العلاقة خاصة باعتماد العراق الأمني المستمر على الولايات المتحدة، وبعدم الاستقرار في البلد، فضلاً عن التنوع غير الكافي للاقتصاديين الروسي والعراقي.

ينبغي لأي تفسير لسياسة روسيا الخارجية الأخيرة إزاء احتياجات العراق أن يأخذ بالحسبان أربعة دوافع تتمثل بالآتي:

(١) العلاقات التاريخية الروسية العريقة في ذلك البلد، بما في ذلك مع كردستان العراق.

(٢) المصلحة الاقتصادية البراغماتية، ولاسيما في القطاعات الهيدروكربونية والعسكرية-الصناعية.

* هانا نوتي، خبيرة في السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، وتكمل حالياً الدكتوراه في جامعة أكسفورد، وعملت كزميلة في مكتب سوريا والعراق لمؤسسة كونراد أديناور وفي معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية، وفي مركز كارنيغي في موسكو.

(٣) الاصطفاف الروسي مع نظام بشار الأسد وإيران في الحرب الأهلية السورية، الذي حدّ من استراتيجية روسيا في المنطقة على نطاق واسع، وعلاقتها العسكرية والأمنية مع بغداد تحديداً.

(٤) إعادة توجيه السياسة الخارجية الأوسع لموسكو منذ عام ٢٠١٤ نحو السعي إلى تحالفات مرنة، ووضع تصور للاتحاد الروسي كقوة عظمى على قدم المساواة مع الولايات المتحدة.

ومن أجل تفكيك هذه المجموعة من الدوافع، تقدّم هذه الورقة السياسية خلفية تاريخية تشرح طبيعة المصالح السوفيتية والروسية في العراق قبل الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، وباستكشاف كيفية سعي القيادة الروسية إلى إنقاذ نفوذها السياسي والاقتصادي مع بغداد بعد هذه المرحلة. ويمضي القسم الثاني قدماً عقداً من الزمن، ويحلل إلى أي مدى نجحت «العودة» الروسية إلى العراق، من خلال التركيز على الأمن والتعاون الاقتصادي بنحوٍ خاص.

وتناقش هذه الورقة سياسة روسيا نحو العراق التي تراها مدفوعة -في الغالب- ببرامغامية بارعة، ورغبة في تعزيز نفوذها مقابل اللاعبين الإقليميين الآخرين والغرب، ولاسيما حينما تخص الأمر مبيعات الأسلحة، وعلاقات موسكو مع حكومة إقليم كردستان. ومع ذلك، لا يرى أي طرف الآخر كشريك استراتيجي، وإذ تفهم روسيا القيود المفروضة على التعاون الاقتصادي مع العراق، فضلاً عن التأثير القوي لكل من الولايات المتحدة وإيران في ذلك البلد. وستُظهر هذه الورقة إن «الضجة» الأخيرة حول «عودة روسيا إلى الشرق الأوسط» في التحليلات النقدية الغربية تنطبق على العراق بطريقة محدودة جداً في أحسن الأحوال، فسياسة روسيا في العراق تجسد سعي موسكو البرامغامي إلى إقامة علاقات مرنة في الشرق الأوسط، تدعمها المصالح الاقتصادية والاهتمام بالنظام والاستقرار، ولكنها مصاغة باهتمام شديد لتجنب أي نفور لا مبرر له من الجهات الفاعلة الأخرى المهمة لموسكو.

٢- جهود روسيا لإنقاذ المصالح القائمة في العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣

٢-١ روسيا والعراق حتى تسعينيات القرن الماضي.

أصبحت العلاقات الدبلوماسية للاتحاد السوفيتي مع العراق تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من ارتباطه بالحركات التحررية الوطنية في العالم الثالث بعد حصول الانقلاب العسكري في تموز عام ١٩٥٨ الذي أطاح بالنظام الملكي العراقي الموالي للغرب وجاء بعبد الكريم قاسم إلى السلطة. بدأ قاسم

بشراء الأسلحة السوفيتية واستأنف العلاقات الدبلوماسية مع موسكو، التي تأسست أصلاً عام ١٩٤٤، لكنها انقطعت بعد انضمام العراق إلى ميثاق بغداد عام ١٩٥٥. وشهدت العلاقة توتراً حول عدد من القضايا في السنوات المقبلة، بما في ذلك اضطهاد حزب البعث للشبيوعيين والأكراد العراقيين، وتوسع العلاقات العراقية مع الغرب بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، فضلاً عن الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩. وفي أعقاب بدء الحرب الإيرانية-العراقية عام ١٩٨٠، أوقف الاتحاد السوفيتي أيضاً جميع المساعدات العسكرية لحليفه السابق^١. ومع ذلك، كانت العلاقة ودية عموماً واتسمت أبعادها الاقتصادية بأهمية خاصة، حيث تلقى العراق حوالي نصف مجموع الصادرات السوفيتية إلى الشرق الأوسط. وبين الأعوام ١٩٥٠ و ١٩٨٠، أنشأ الاتحاد السوفيتي أكثر من ٨٠ مصنعاً كبيراً على الأراضي العراقية^٢.

٢-٢ روسيا والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

بدأ الانخراط النظامي للمجتمع الدولي في برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي المزعوم في سياق حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١). وقد أيدت موسكو التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة خلال الحملة، وكذلك قرارا الأمم المتحدة ٦٧٨ و ٦٨٧ اللذان نشأ بموجبهما نظام التفتيش عن الأسلحة في العراق. وفي أوائل تسعينيات القرن الماضي، كان التخلي عن اتصالاتهم التاريخية مع العراق بمنزلة اختبار للنخب الروسية حول مدى رغبتها في الاندماج مع «الغرب»، وقلص نظام العقوبات المفروض على العراق إلى حد كبير التعاون الاقتصادي بين موسكو وبغداد. ولكن منذ منتصف التسعينيات، أعادت روسيا إحياء تعاونها مع بغداد وسط خيبة أملها المتزايدة إزاء السياسة الأمريكية، ومارست الضغط في أروقة الأمم المتحدة من أجل رفع العقوبات، بينما انتقدت الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية في العراق، التي نُفذت ضمن سياق ضبطها لمناطق الحظر الجوي في مناطق في شمال العراق وجنوبه^٤. وكان موقف الحكومة الروسية أن العراق يجب أن يتقيد بقرارات الأمم المتحدة الحالية، بينما تضغط موسكو بدورها لرفع القيود. وقد استمرت هذه السياسة، ليس مجرد اهتمامها بإفشال دبلوماسية الولايات المتحدة الإكراهية تجاه العراق، بل كانت

١. أندريه كروتز، روسيا والشرق الأوسط (نيويورك: مطبوعات غرينوود، ٢٠٠٦).

٢. لم يشجب الاتحاد السوفيتي علناً العدوان العراقي على إيران، لكنه أوقف مساعداته العسكرية على الفور، واتخذ موقفاً محايداً. المرجع نفسه، ص: ٨١.

٣. المرجع نفسه.

٤. رونالد دانوثر، «روسيا والشرق الأوسط»، في كتاب هنا كارتر وأنو شيرفان احتشامي (محرران). علاقات الشرق الأوسط مع آسيا وروسيا (لندن: روتلج، ٢٠٠٤)، ص: ٢٨-٣٠.

مدفوعة أيضاً باحتمال إعادة إحياء التعاون الاقتصادي مع نظام عراقي متحرر من العقوبات.

حينما تولى فلاديمير بوتين رئاسة الوزراء الروسية في أواخر عام ١٩٩٩، عاد الكرملين إلى موقف أكثر ليونة بشأن العراق؛ مما سهّل تبني قرار مجلس الأمن رقم (١٢٨٤) في عام ١٩٩٩ من خلال الامتناع عن التصويت. وأنشأ القرار لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، التي أدت في وقت لاحق إلى خلق مناخ الحرب، إن لم تكن هي الذريعة نفسها^٥. ومع ذلك، استمرت القيادة الروسية في معارضة الغزو الأميركي، وفي أواخر كانون الثاني ٢٠٠٣، كرّر الرئيس بوتين أنه في التعامل مع العراق «لم تُستنفد التدابير الدبلوماسية بعد»^٦.

٢-٣ التعامل مع عملية حربة العراق - الجهود الروسية لإنقاذ المصالح القائمة مع العراق

على الرغم من أن موسكو عارضت الغزو الأمريكي للعراق في آذار ٢٠٠٣، إلا أنها كانت أقل صخباً من برلين وباريس في انتقادها. وخلال الأسابيع الأولى للحرب، تحركت موسكو بسرعة لاستيعاب الولايات المتحدة، محتسبة أن ذلك سيوفر أفضل فرصة لحماية المصالح التجارية للشركات الروسية في العراق وضمان استمرار مجلس الأمن الدولي في تنظيم النزاع العراقي^٧. وفي هذا السياق، مارست الحكومة الروسية الضغط على الولايات المتحدة والأمم المتحدة فيما يخص عقودها الحالية في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء»، ورأت مزيداً من الفرص في إطار جهود إعادة البناء الاقتصادي، ودافعت عن استثماراتها الطويلة الأجل في قطاع النفط العراقي، بينما كانت تأمل باسترداد بعض ديون العراق في الحقبة السوفيتية. وسوف يتناول القسم الآتي بالتفصيل هذه المصالح الروسية المختلفة في عراق ما بعد الحرب.

٥. خفف القرار ١٢٨٤ نظام العقوبات؛ وبالتالي عُدد نجاحاً للدبلوماسية الروسية. ومع ذلك، فمن خلال السماح بتبني القرار ١٢٨٤، شاركت حكومة بوتين في منح سلطات غير محدودة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وأدى هذا الجانب من القرار ١٢٨٤ في نهاية المطاف إلى خلق مناخ الحرب في عام ٢٠٠٣. طلال نظام الدين، نظام بوتين الجديد في الشرق الأوسط (لندن: سي هرست وشركاؤه، ٢٠١٣)، ص: ١٣٥.

٦. فلاديمير بوتين، «الاجتماع مع المعلمين والطلاب في جامعة كيبف الوطنية» (بالروسية)، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، <http://kremlin.ru/events/president/transcripts/21852>.

٧. وجه وزير الخارجية إيغور إيفانوف لمناقشة موضوع العراق مع كولن باول في بروكسل في ٣ نيسان. وبعد أسبوع، اجتمع الرئيس بوتين بنفسه مع نظيره الألماني والفرنسي في سانت بطرسبرغ، حيث دعا الثلاثة إلى إعادة الملف العراقي إلى مجلس الأمن الدولي. وبمجرد أن بدأت المفاوضات لإصدار القرار ١٤٨٣، طلبت موسكو إدخال تعديلات على المسودة، ولكن في النهاية صوتت لصالحه في ٢٢ أيار. ثم أيدت روسيا قرار الأمم المتحدة ١٥١١ و١٥٤٦ حول العراق، وسعت إلى المشاركة في إعادة البناء الاقتصادي للبلاد، وانضمت إلى مداولات نادي باريس حول أعباء الديون المستحقة على العراق.

النفط مقابل الغذاء وإعادة البناء الاقتصادي

بعد الغزو الأمريكي للعراق، شعرت روسيا بقلق خاص بشأن الاستمرار في احترام عقودها في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي أطلقتته الأمم المتحدة. وعلى وفق هذا البرنامج الذي تمّ تبنيه بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٨٦ في عام ١٩٩٥ والذي سمح للشركات العراقية ببيع ما قيمته ملياري دولار أميركي من النفط على مدى ستة أشهر لتسديد ثمن الواردات المدنية^٨، حصلت الشركات الروسية على معاملة إيجابية، وبعد أن توصلت إلى تمديد البرنامج ستة أشهر من خلال تأييد قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في أيار ٢٠٠٣، حرصت الحكومة الروسية على المحافظة على الدور الذي أدته الشركات الروسية في تنفيذ برنامج «النفط مقابل الغذاء»؛ ولهذا الغاية، أوفدت موسكو ٣٠ دبلوماسياً روسياً إلى بغداد بعد مدة وجيزة من الغزو، لإجراء اتصالات مع مجلس الحكم العراقي ولمساعدة الشركات الروسية على فتح مكاتب تمثيلية لها في العراق. وفي هذه الأثناء، كان المسؤولون الروس في الأمم المتحدة في نيويورك منشغلين في إعداد قضية حول وجوب احترام العقود الممولة والموافق عليها سابقاً بموجب برنامج «النفط مقابل الغذاء» قبل إنهاء البرنامج في تشرين الثاني ٢٠٠٣. وقد حرص الكرملين على حماية العقود القائمة بصورة خاصة لأن آفاق الاستثمار الجديدة في العراق بدت قائمة، نظراً للوضع الأمني الصعب، فضلاً عن المنافسة الدولية المرتقبة على العقود^٩.

وفي حين لم تكن روسيا في وضع يسمح لها بالنظر في إمكانية التبرعات المالية لمساعدة العراق على النهوض والتعافي ما بعد الحرب في ذلك الوقت كونها ضعيفة اقتصادياً، فإن موسكو بدلاً من ذلك صوّبت نظرها إلى العقود الرئيسة والفرعية للشركات الروسية في مجال أعمال إعادة الإعمار. وفي هذا السياق، استخدمت خبرتها التاريخية كوسيلة يمكن الاستفادة منها، مشددة على أن الاختصاصيين الروس يعدون «أصدقاء» في العراق ويعرفون اقتصادها «من الداخل إلى الخارج»^{١٠}. وذهب الرئيس بوتين إلى حد القول: «إن الشعب العراقي لديه -دون شك- ثقة أكبر بكثير في

٨. لمزيد من التفاصيل حول تفويض البرنامج وأهدافه وإطاره الزمني، انظر: «النفط مقابل الغذاء»، مكتب برنامج العراق، الأمم المتحدة، <http://www.un.org/Depts/oip/background>.

٩. مقابلة يوري فيدوتوف مع وكالة إنترفاكس (بالروسية)، ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٣، http://www.mid.ru/web/guest/foreign_policy/international_safety/conflicts/-/asset_publisher/xIEMTQ3Ovzca/content/id/499962.

١٠. فلاديمير بوتين، "مقابلة مع وكالة الأنباء الإيطالية أنسا، كورير دلا سيرا والشركة التلفزيونية راي" (بالروسية)، ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣، <http://kremlin.ru/events/president/transcripts/22185>.

شركائه التقليديين، من أولئك الذين يسيطرون على الوضع هناك اليوم»^{١١}. وفي محاولة لتعظيم الاستفادة، ربط أيضاً المسؤولون الروس بنحوٍ صريحٍ مصير عقود النفط مقابل الغذاء «القائمة بأي استعداد للالتزام باستثمارات في المستقبل»^{١٢}. ومع توقع ضغوط المنافسة في السوق العراقية، طالبت موسكو أيضاً بإدارة الأموال الخاصة بمشاريع إعادة الإعمار بشفافية ونزاهة؛ لذلك رحبت روسيا بإنشاء صندوق استثماري جديد للأمم المتحدة/البنك الدولي في العراق في مؤتمر للمأخين من أجل العراق، عُقد في مدريد في ٢٣-٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٣، لأنه قلل المخاوف من أن تتخذ الولايات المتحدة لوحدها قرارات منح عقود إعادة الإعمار^{١٣}.

موارد النفط العراقية

كانت لشركات النفط الروسية مصالح مهمة في العراق، فبعد تأميم شركة النفط العراقية عام ١٩٧٢، تنبأ المعلقون الغربيون بفشل المشروع، غير أن العراق تمكّن من إنشاء صناعة لاستخراج النفط تديرها الدولة في شمال الرميطة، بمساعدة موسكو. بعد ذلك، وقّعت بغداد عقوداً لتوريد النفط العراقي إلى ألمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر ودول سوفيتية أخرى^{١٤}. وفي نيسان ١٩٩٥، تبني الجانبان اتفاقية حكومية بقيمة ١٥ مليار دولار، منحت الشركات الروسية حقوق الحفر في حقول نفط غرب القرنة وشمال الرميطة، وجرت الموافقة على اتفاقية منفصلة عام ١٩٩٧، تخطط لمشاركة شركة لوك أويل في تطوير المرحلة الثانية في غرب القرنة^{١٥}.

في ضوء هذه الاتفاقيات السابقة، توقعت روسيا الغزو الأميركي بقلق كبير، وفي أوائل ٢٠٠٣، -حينما زار وفد روسي رسمي واشنطن- أكد مسؤولون في إدارة الرئيس بوش لنظرائهم الروس أن قطاع النفط العراقي «فطيرة كبيرة ومتنامية. وأنه «سيكون هناك ما يكفي للجميع»^{١٦}. وبعد الغزو الأميركي، توصلت الحكومة الروسية آنذاك إلى تفاهم مع الولايات المتحدة لا تستطيع

١١. أجوبة فلاديمير بوتين على أسئلة المشاركين في المنتدى الاقتصادي الدولي (بالروسية)، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٣، http://www.mid.ru/web/guest/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/503714.

١٢. بيان لألكسندر ياكوفينكو، ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٣، goo.gl/CBpbrd.

١٣. مقابلة يوري فيدوتوف مع وكالة إنترفاكس، ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٣.

١٤. بريماكوف، روسيا والعرب.

١٥. غالينا غولان، "روسيا وحرب العراق: هل كانت سياسة بوتين فاشلة؟"، دراسات الشيوعية وما بعد الشيوعية، المجلد ٣٧،

رقم ٤، ٢٠٠٤.

١٦. مقابلة مع مسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس بوش، طلب عدم ذكر اسمه، واشنطن العاصمة، حزيران ٢٠١٦.

بموجبه أي شركة أخرى التوقيع على صفقة في غرب القرنه ٢ قبل تأليف حكومة عراقية جديدة، بحيث تتاح لشركة لوك أوليل -وهي شركة نفط روسية- فرصة لتسوية المسألة مع السلطات الجديدة^{١٧}.

ومع ذلك، رأت موسكو مزيداً من الفرص الاقتصادية الآنية في قطاعات أخرى غير التنقيب عن النفط العراقي في ذلك الوقت، وحينما زار رئيس مجلس الحكم العراقي أياد علاوي موسكو في كانون الأول ٢٠٠٤، ركزت المحادثات مع الوفد الروسي في المقام الأول على مشاريع في صناعة الطاقة الكهربائية وليس على حقول النفط غرب القرنه. ومن المحتمل أن الوضع الأمني الهش في العراق آنذاك هو الذي يفسر تحفظات روسيا، إذ على الرغم من استئناف إنتاج النفط العراقي بعد فترة وجيزة من الغزو الأمريكي، فقد دُمّرت خطوط أنابيب رئيسية مع نمو التمرد، واستقر الإنتاج على حوالي مليوني برميل باليوم في شهر تشرين الأول ٢٠٠٣، وبقي على هذا المعدل الذي كان أدنى مما كان عليه قبل الحرب حتى حزيران ٢٠٠٤ على الأقل^{١٨}.

دين العراق في الحقبة السوفيتية

لقد أملت الحكومة الروسية في استعادة جزء من مبلغ ٨,٥ مليار دولار الذي كان العراق يُدين به للحقبة السوفيتية. في حزيران ٢٠٠٣ -قبل ستة أشهر من إرسال وزير الخارجية السابق جيمس بيكر من قبل واشنطن في مهمة دولية للحصول على دعم لتخفيف الدين- كانت موسكو ما تزال تأمل باسترداد جزء على الأقل من هذا الدين. ومع تدهور الوضع الأمني العراقي، أظهرت حسابات الكرملين أن بغداد ليست في وضع يسمح لها بسداد الدين؛ لذلك كان من الأفضل لها إبداء حسن نيتها قبل الانتخابات العراقية المقرر إجراؤها في كانون الثاني ٢٠٠٥؛ من أجل زيادة فرص موسكو في الفوز بصفقات إعادة إعمار مربحة في المستقبل؛ وعلى هذا الأساس، صاغ الرئيس بوتين قراره الصادر في كانون الأول ٢٠٠٤ بطريقة تتضمن كثيراً من الحقائق لإعفاء العراق من ٩٠٪ من ديونها، وأعلن عنه خلال زيارة رئيس الوزراء آنذاك إياد علاوي لموسكو^{١٩}.

١٧. مقابلة يوري فيدوتوف مع فوميا نوفوستي، ١١ حزيران ٢٠٠٣، goo.gl/6DZnSM

١٨. كوندوليزا رايس، شرف لا أسمى منه: مذكرات سنواتي في واشنطن (لندن: سايمون أند شوستر، ٢٠١١)، ص: ٢٦٨.

١٩. فلاديمير بوتين، "اللقاء مع إياد علاوي"، ٧ كانون الأول ٢٠٠٤،

<http://kremlin.ru/events/president/transcripts/22733>.

مصالح روسيا الأمنية والسياسية

على الرغم من أن المصالح الاقتصادية لروسيا قبل عام ٢٠٠٣ كانت كبيرة، فهي لم تحدد لوحدها السياسة الروسية تجاه العراق، التي كانت مدفوعة أيضاً باعتبارات سياسية وأمنية. وحذر أحد الخبراء الروس قبل الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ من أن موسكو لها مصلحة حيوية في رؤية العراق مستقراً، لأن روسيا «ليست لديها حتى الآن -ومن الواضح أنه لن تكون لديها لمدة طويلة- حدوداً آمنة في الجنوب»^{٢٠}. وقد استند القلق بشأن استقرار العراق وسلامة أراضيه إلى تجربة روسيا التاريخية الخاصة مع النزعات الانفصالية في تسعينيات القرن الماضي خلال الحروب الشيشانية. وانبثق الخوف من انطلاق سلسلة من الأحداث المتعاقبة الناجمة عن العمل العسكري ضد العراق، بدءاً باختيار المؤسسات وتسهيل صعود التنظيمات المتطرفة التي قد تمتد إلى ما وراء الحدود العراقية، من تقييمات المسؤولين والخبراء الروس خلال مدة غزو العراق. وكما يتذكر الخبير الروسي أندري كورتونوف، كانت النخب تقول: «إذا كنت تريد محاربة الإرهاب، لماذا تستهدف العراق؟ ففي أحسن الأحوال، لا علاقة له بتنظيم القاعدة، وفي أسوأ الأحوال فإنك تدمر البلاد بحيث تصبح معقلاً للجماعات الإرهابية»^{٢١}.

استُكملت هذه المخاوف حول استقرار العراق بقلق روسي حول الجهة التي ينبغي أن تحدد المستقبل السياسي للعراق. وفي أعقاب الغزو الأمريكي، كانت القيادة الروسية تحرص على ضمان وجود أساس قانوني ثابت لمشاركة الأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب. فإعادة الملف العراقي إلى عهدة الأمم المتحدة بطريقة موضوعية، بدلاً من مجرد إعطائها دوراً تجميلياً في جهود إعادة الإعمار كان أمراً حاسماً نظراً للمشاعر المتعلقة بمكانة روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن، وكان تعزيز دور الأمم المتحدة مهماً أيضاً؛ لتخفيف السيطرة الأمريكية الأحادية على تحديد مستقبل العراق الاقتصادي؛ وبالتالي المصالح التجارية الروسية، ففي حديث لهيئة الإذاعة البريطانية في حزيران ٢٠٠٣، حذر بوتين من أن «الحكومة العراقية المستقبلية يجب أن تتخذ قراراتها الخاصة» فيما يخص الاستثمارات الجديدة، ومن الواضح أنها طعنة موجهة إلى السلطة المؤقتة للتحالف^{٢٢}.

٢٠. ليس بالنفط وحده، صحيفة نيزفيزمايا، ١٧ شباط ٢٠٠٣، الصفحة ٦، في الملخص الحالي للصحافة الروسية (CDRP)، العدد ٧، المجلد ٥٥، ١٩ آذار ٢٠٠٣، الصفحات: ٦-٧.

٢١. مقابلة مع أندريه كورتونوف، المدير العام لمجلس الشؤون الدولية الروسية، موسكو، ٤ نيسان ٢٠١٦.

٢٢. فلاذيمير بوتين، مقابلة مع ديفيد فروست من محطة بي بي سي، ٢٢ حزيران ٢٠٠٣،

http://news.bbc.co.uk/1/hi/programmes/breakfast_with_frost/3010956.stm. Emphasis added

ليس هناك أي شك بأن النفوذ الاقتصادي الروسي في العراق قد تعرض لضربة كبيرة نتيجة لحرب العراق عام ٢٠٠٣^{٢٣}، ومع ذلك - وفي حين أن المحللين استبعدوا احتمالات قيام شركات روسية بتطوير النفط العراقي واعتبروه غير مؤكد إلى حد كبير في ذلك الوقت - كانت موسكو حريصة على المحافظة على وجود دبلوماسي قوي في بغداد وتعزيز العلاقات مع النخب العراقية التي ستضمن استمراريتها الاقتصادية في مجموعة من القطاعات. وفي عراق ما بعد الحرب، تم أنشئت لجنة حكومية روسية عراقية عام ٢٠٠٨ لمناقشة التعاون الاقتصادي، «بما في ذلك التحقق من العقود والالتزامات التعاقدية التي يمكن وضعها قيد الممارسة»^{٢٤}. وسوف ينتقل الجزء الثاني من هذه الورقة عقداً من الزمن ليحلل إلى أي مدى تمكنت روسيا من إعادة إحياء تعاونها الاقتصادي مع العراق في الماضي القريب.

في أعقاب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، بقي الوضع الأمني وسلامة أراضي العراق يشكّلان أيضاً مصدر قلق لروسيا، ويرجع هذا الأمر لوجود سببين:

(١) تفاهم يقضي بأن توفر قدر من الاستقرار شرط لا غنى عنه لتحقيق المصالح الاقتصادية.

(٢) المخاوف بأن عدم الاستقرار قد يمتد إلى دول إقليمية أخرى ويؤثر على الاتحاد الروسي

نفسه.

رأت القيادة الروسية أن حرب العراق تندر بعدم الاستقرار الإقليمي الذي ما يزال مستمراً حتى يومنا هذا، فخطابها الرسمي الحالي يربط حرب العراق عام ٢٠٠٣، والإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي عام ٢٠١١، والاستجابة الأوسع للربيع العربي كجزء من سلسلة من السياسات الغربية الخاطئة وغير القانونية الخاصة بالشرق الأوسط. وفي السنوات الأخيرة، فإن المحاولات الروسية ليس فقط للعودة كلاعب اقتصادي إلى السوق العراقية، بل وأيضاً للتأثير على مسار حرب العراق ضد داعش، لم تكن مدفوعة بالمصالح التجارية، ولكن على نطاق أوسع برغبة المشاركة في كتابة قواعد مكافحة الإرهاب الإقليمي.

٢٣. في نيسان ٢٠٠٣، قدّر المسؤولون الروس الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الروسي بنحو ١٢ مليار دولار. كروتز، روسيا والشرق الأوسط، ص: ١٠١.

٢٤. كروتز، روسيا والشرق الأوسط، ص: ١٠٦.

٣- تقييم «عودة» روسيا إلى العراق بعد الربيع العربي

٣-١ التعاون العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي

بيع الأسلحة

كان العراق واحداً من كبار مستوردي الأسلحة من الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، لكن التعاون العسكري الصناعي تقلص إلى حد كبير خلال تسعينيات القرن الماضي بسبب نظام العقوبات المذكور آنفاً على بغداد. وابتداءً من العام ٢٠٠٣، لم يكن التحالف بقيادة الولايات المتحدة يحتل السلطة في العراق فحسب، بل كان أيضاً الممول الرئيس لتطوير كفاءات قوات الأمن العراقية. واجهت الجهود الروسية لاستئناف شحنات أسلحتها إلى العراق بمقاومة أمريكية^{٢٥}. وعلى مرّ السنين، أصبح العراق مرتبطاً بمجموعة من مشتريات المعدات الضخمة التي تشمل قطاع الدفاع الأميركي، في حين بقيت قدرة العراق المستقلة على إدارة عمليات شراء الأسلحة محدودة^{٢٦}. ولم تبدأ الصورة بالتحول النوعي سوى من العام ٢٠١٢، حينما استأنف العراق شراء كميات كبيرة من الأسلحة من روسيا، وتحوّل إلى أكبر عملاء موسكو في الشرق الأوسط^{٢٧}. وكان الاهتمام العراقي المتجدد بالأسلحة الروسية مدفوعاً بمتطلبات معركته ضد داعش، ولكن أيضاً بالرغبة في تخفيف الاعتماد على الولايات المتحدة.

في تشرين الأول ٢٠١٢ - خلال زيارة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي إلى موسكو - وُقعت عقود لشراء تجهيزات عسكرية روسية بقيمة ٤,٢ مليار دولار. وفي ذلك الوقت، نقلت صحيفة فيدوموستي عن خبراء عسكريين روس قولهم: «إن سلطات بغداد لم تعد تنظر من فوق أكتافها إلى الأمريكيين»^{٢٨}. وعلى الرغم من أن صفقة الأسلحة أصبحت متورطة مؤقتاً بفضيحة

٢٥. في عام ٢٠٠٥، اقترح مسؤولون حكوميون روس على نظرائهم الأمريكيين مناقشة إمكانية وقف موسكو لشحنات الأسلحة الأخرى على مستوى العالم، مقابل السماح لهم بتزويد قوات الأمن العراقية بالأسلحة. ومع ذلك، رفضت إدارة بوش مناقشة العرض الروسي. مقابلة مع مسؤول أمريكي، طلب عدم ذكر اسمه.

٢٦. مايكل نايتس، مستقبل القوات المسلحة العراقية، معهد واشنطن/مركز البيان، آذار ٢٠١٦، ص: ٥١.

٢٧. إيغور ديلائو، روسيا: تحديات العودة إلى الشرق الأوسط (المركز الفرنسي الروسي، موسكو)، ٢٠١٦، ص: ٣٧.

٢٨. بغداد تحت نيران صواريخ بانتسير، فيدوموستي، ١٠ تشرين الأول ٢٠١٢، في الملخص الحالي للصحافة الروسية، العدد ٤١، المجلد ٦٤، ٨ تشرين الأول ٢٠١٢، ص: ١٧.

فساد، وأثارت تصريحات متضاربة من المسؤولين العراقيين، لكنها تأكدت في أوائل عام ٢٠١٣^{٢٩} وعند زيارته بغداد بعد سنة أشار لافروف إلى أن السلطات العراقية مهتمة بتسريع الحصول على أنواع إضافية من الأسلحة من أجل حملتها ضد الإرهاب^{٣٠}. وعموماً، عززت روسيا القوة العسكرية للعراق بعد تسليم خمس طائرات هجوم جو-أرض من نوع سو ٢٥، وطائرات هليكوبتر هجومية من نوع ميغ-٨، وميغ-١٧، وميغ-٢٨، وميغ-٣٥ أم، ونظام الدفاع الجوي بانتسير-أس، فضلاً عن قاذفات صواريخ متعددة من نوع توس-٣١^{٣١}. وفي تموز ٢٠١٧، وقعت روسيا والعراق أيضاً عقداً بقيمة مليار دولار أميركي لتسليم دبابات تي-٩٠^{٣٢}.

هناك العديد من الأسباب لاهتمام بغداد بالأسلحة الروسية، فهي أقل ثمناً، وأسهل استخداماً ويتم تسليمها بسرعة، وتأتي من دون قواعد الشراء المرهقة المفروضة على المعدات الأمريكية؛ ومما لا شك فيه أن العراق نظر أيضاً إلى تنويع شراء الأسلحة كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة في تصريح لأحد الخبراء العراقيين قال: «حينما نشترى السلع من روسيا، فإن ذلك يخلق المشكلات مع الولايات المتحدة وهذا ما نريده كورقة مساومة»^{٣٣}. أما ما يخص الجانب الروسي، فكان استئناف علاقته القديمة مع العراق -الذي كان عميلاً لأسلحته- جزءاً متكاملًا من جهد لتنويع الروابط الاقتصادية، ولاسيما بعد الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ وفرض العقوبات الغربية على روسيا. وفي الواقع، يرى دميتري روغوزين، نائب رئيس الوزراء المسؤول عن صناعة الدفاع والمسؤول أيضاً عن «الملف العراقي» في السياسة الخارجية الروسية، في المجمع العسكري-الصناعي «قاطرة» للاقتصاد الروسي^{٣٤}.

٢٩. "العراق جاهز للتوقيع على عقد بربع السعر"، كوميرسانت، ٦ آذار ٢٠١٣، ص: ٨، الملخص الحالي للصحافة الروسية (CDRP)، العدد ١٠، المجلد ٦٥، ٤ آذار ٢٠١٣، ص: ٢١.

٣٠. "سيرغي لافروف يلخص نتائج المفاوضات مع هوشيار زياربي"، ٢٠ شباط ٢٠١٤، goo.gl/aG7WKQ.

٣١. مايكل نايتس، على المدى الطويل: إعادة تشغيل التعاون الأمني الأمريكي مع العراق، معهد واشنطن، المظهر السياسي ١٣٧، كانون الثاني ٢٠١٥.

٣٢. "الكرملين أكد بيع دبابات تي - ٩٠ إلى العراق (باللغة الروسية)، إزفستيا، ٢٠ تموز ٢٠١٧، <https://iz.ru/621346/egor-sozaev-gurev/v-kreml-podtverdili-prodazhu-t-90-iraku>.

٣٣. مقابلة مع خبير عراقي، طلب عدم ذكر اسمه.

٣٤. إدار مينيازيدينوف، "الاجتماعات في بغداد: حول نتائج الزيارة المفاجئة لوفد روسي إلى العراق (باللغة الروسية)، مجلس الشؤون الدولية الروسية، ١٦ شباط ٢٠١٦،

[http://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/bagdadskie-vstrechi-ob-itogakh-proryvnogo-vizita-rossiyskoy/-/](http://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/bagdadskie-vstrechi-ob-itogakh-proryvnogo-vizita-rossiyskoy-/).

كان إبراز صورة مزوّد الأسلحة الجذاب والموثوق في الشرق الأوسط مسألة تمه روسيا أيضاً لأنها تعكس مكانتها، وتشدد الحكومة الروسية دائماً على أن تسليم سلعتها يأتي «دون أي قيود سياسية، في وقت يشترط فيه شركاء بغداد الآخرون استعدادهم لتقديم المساعدة في تجهيز الجيش العراقي بمطالب سياسية»^{٣٥}. وخلال مرافقته في زيارته للعراق في شباط ٢٠١٦، ذهب نائب وزير الدفاع ألكسندر فومين إلى حد الإدعاء بأن الجيش العراقي، في قتاله ضد داعش، اعتمد على الأسلحة السوفيتية والروسية بنسبة ٧٠٪^{٣٦}. ومع ذلك -وبينما كانت واشنطن تمارس بعض الضغط على بغداد للحد من استيراد الأسلحة من روسيا- إن إدارة أوباما لم تكن مهتمة كثيراً بالمكاسب التي تحققت في النفوذ الروسي^{٣٧}. ويقول خبراء أميركيون إنه باستثناء المشتريات الطارئة، يبقى «العراق يفضل مبيعات الأسلحة الأمريكية»، ولفتوا الانتباه إلى فضائح الفساد التي تحيط بالاتفاقيات مع روسيا وعدم ملاءمة بعض الأنظمة الروسية لاحتياجات العراق^{٣٨}.

وعلى الرغم من ذلك، كانت روسيا مضطرة لأن تتحرك بحذر فيما يخص بالمسألة الكردية لكي لا تضيع النوايا الحسنة المكتسبة مع بغداد، وحينما بدأت موسكو بتسليم الأسلحة إلى قوات البيشمركة الكردية، كانت تنسق هذه العملية مع بغداد من أجل تجنب الإضرار بالعلاقات مع الحكومة المركزية، وطلب الأكراد العراقيون من موسكو العمل مباشرة مع حكومة إقليم كردستان، وحتى حذروا من أن تكون هذه السياسة «حكيمه» في حال حصلت حكومة إقليم كردستان على الاستقلال^{٣٩}. ومع ذلك وكقاعدة عامة كانت الأسلحة والذخائر الصغيرة والمتوسطة الحجم المتوجهة إلى البيشمركة تسلّم من موسكو إلى بغداد، ومن هناك كانت تشق طريقها إلى أربيل بعد تفتيشها من قبل السلطات العراقية^{٤٠}.

٣٥. «سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مشترك»، ١٠ أيلول ٢٠١٥: goo.gl/FGgSQS.

٣٦. «روسيا والعراق جاهزان للتبادل التجاري التناهي» (باللغة الروسية)، فيستي، ١١ شباط ٢٠١٦.

<https://www.vesti.ru/videos/show/vid/670613/>.

٣٧. على وفق مسؤول عراقي سابق في وزارة الدفاع أجريت مقابلة معه، جاء قلق الولايات المتحدة على شكل «محفطات» وليس «اعتراضات».

٣٨. مايكل نايتس، على «المدى الطويل».

٣٩. ممثل حكومة إقليم كردستان: نحتاج إلى الدعم العسكري الروسي (بالروسية)، ريا نوفوستي، ١٤ آذار ٢٠١٦،

<https://ria.ru/interview/20160314/1389454861.html>

٤٠. «مقابلة مع السفير الروسي لدى العراق مورغونوف» (بالروسية)، انترفاكس، ٢٣ آذار ٢٠١٦،

http://www.mid.ru/web/guest/nota-bene/-/asset_publisher/dx7DsH1WAM6w/content/id/2184771.

دور العراق في الأجنحة الروسية لمكافحة الإرهاب الإقليمي

كانت روسيا حريصة على إرسال الأسلحة إلى بغداد بدافع المصلحة التجارية، ولكن ينبغي فهم ذلك أيضاً في سياق حملتها الإقليمية لمكافحة الإرهاب، فمن سقوط الموصل إلى تنظيم داعش في حزيران ٢٠١٤، ولاسيما بعد تدخلها العسكري في سوريا في أيلول ٢٠١٥، دعت الحكومة الروسية إلى «جبهة موحدة» ضد الإرهاب في المنطقة، التي يجب أن تجمع بين الجهود التي تقودها الولايات المتحدة وروسيا في سوريا والعراق تحت مظلة واحدة وعلى وفق القانون الدولي. وعُدّت القيادة الروسية أن العنصر الأخير يعني أن التحالف بقيادة الولايات المتحدة، الذي يقاوم تنظيم داعش في العراق بناء على طلب واضح من الحكومة، لم يحصل على موافقة لشن ضربات ضد الإرهاب على الأراضي السورية؛ وبالتالي يجب أن يبقى خارجها. وحينما سئل لافروف في تشرين الأول ٢٠١٥ عما إذا كان سيوسع الضربات الجوية من سوريا إلى العراق، أجب في طعنة واضحة للأمريكيين: «نحن أشخاص مهذبون - كما تعلمون - ونحن لا نأتي إذا لم نستلم دعوة»^{٤١}.

وعلى الرغم من هذه السهام الموجهة إلى واشنطن، بقيت القيادة الروسية حريصة على جمع جهودها لمكافحة الإرهاب مع جهود الولايات المتحدة من أجل تأكيد وضع روسيا كقوة عظمى. ووسط شائعات انتشرت في أواخر ٢٠١٥ بأن العراق قد يطلب الدعم الروسي في الحرب ضد داعش، نفت الحكومة الروسية تلقي أي طلب رسمي، وعلى الرغم من ذلك كان خطابها يشير روتينياً إلى وجود إمكانية في المستقبل لهذا التعاون وكررت استعداد روسيا «لتقسيم العمل» بين التحالف بقيادة الولايات المتحدة وروسيا^{٤٢}. في هذا السياق، تم التذكير بالحرب العالمية الثانية، حينما انضم الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة في القتال ضد ألمانيا النازية^{٤٣}. ونظراً لرغبة روسيا في حماية صورة القوة العظمى التي هي في طليعة المعركة ضد الإرهاب الدولي، وصلت الانتقادات الغربية الحادة الرسمية والإعلامية للتدابير الروسية لمكافحة الإرهاب في سوريا إلى نقطة مؤلمة في موسكو. واجه المسؤولون ادعاءات بوقوع إصابات كبيرة بين المدنيين خلال العملية الروسية في حلب في أواخر عام ٢٠١٦ مع اتهامات بأن تحرير المدن العراقية الذي استغرق وقتاً طويلاً بقيادة

٤١. "سيرغي لافروف بعد رئاسة روسيا لمجلس الأمن الدولي"، ١ تشرين الأول ٢٠١٥، goo.gl/T8VeJF

٤٢. "سيرغي لافروف مع الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لامبرتو زانير"، ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥، goo.gl/8YrY74

٤٣. مقابلة مع السفير الروسي في العراق، إيليا مورغونوف (بالروسية)، روسيا اليوم، ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥،

http://www.mid.ru/web/guest/nota-bene/-/asset_publisher/dx7DsH1WAM6w/content/id/1916024.

التحالف تسبب بخسائر بشرية فادحة^{٤٤}.

المركز الإعلامي الرباعي في بغداد

يبدو أن الجهود الروسية لدمج حملتها لمكافحة الإرهاب في سوريا ضمن جهد أوسع للتحالف قد أتى بثماره مع إنشاء مركز إعلامي رباعي الأطراف في بغداد في أواخر شهر أيلول ٢٠١٥، وكانت المهمة المعلنة لهذا المركز، الذي عملت فيه عناصر عسكرية روسية وسورية وعراقية وإيرانية وكذلك مندوب من حكومة إقليم كردستان، تتمثل في تسهيل تبادل الاستخبارات في الحرب المشتركة لمكافحة الإرهاب^{٤٥}. وحصل مثل هذا التعاون على مزيد من التبرير من حيث إن «الإرهابيين» لن يتدفقوا بنحو جماعي إلى الأراضي العراقية نتيجة الغارات الجوية الروسية في سوريا^{٤٦}. وعند إنشاء المركز، أكدت الصحافة الروسية التابعة للدولة بكل فخر أنه «نظراً لعدم الفعالية الفائقة للتحالف الموالي للولايات المتحدة، فإن توحيد القوى الإقليمية مع المشاركة الروسية لم يصبح مجرد البديل، بل القوة الفعالة الوحيدة في الحرب ضد الإرهاب»^{٤٧}.

وفي الأشهر التي تلت، كان المسؤولون الروس يثنون تكراراً على عمل المركز، وحتى يطالبون بإجراء تنسيق مشترك بينه وبين الجهود التي تقودها الولايات المتحدة، وفي معرض ردهم على الانتقادات بأن المركز غير فعال إلى حد كبير، كانوا يقولون إن لديه «اختصاصاً ضيقاً للغاية»، ولا أحد يتوقع منه أن «يحقق نتائج ثورية»، لكن السلطات المركزية في بغداد راضية عن النتائج^{٤٨}. وفي عام ٢٠١٧، أشارت الحكومة الروسية علناً إلى اهتمامها بتوسيع أنشطة مركز بغداد. وبعد إعلانه عن إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش في سوريا، قدّم رئيس الأركان العامة فاليري جيراسيموف عرضاً سخياً لتقديم الدعم الروسي إلى الولايات المتحدة في العراق^{٤٩}. وعلى المنوال نفسه، قيّم مسؤولون

٤٤. "تعليق صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا، ٢٦ أيار ٢٠١٧، goo.gl/VxULZt.

٤٥. «سيرغي لافروف بعد رئاسة روسيا لمجلس الأمن الدولي»، ١ تشرين الأول ٢٠١٥.

٤٦. "روغوزين: العراق يخشى أن يهرب الإرهابيون إلى أراضيه" (بالروسية)، فيستي، ١٥ شباط ٢٠١٦، <https://www.vesti.ru/doc.html?id=2720307>.

٤٧. "كيفية إنشاء تحالف حقيقي ضد داعش" (بالروسية)، فيستي، ٢٩ أيلول ٢٠١٥، <https://www.vesti.ru/doc.html?id=2669656>.

٤٨. "تحرير الفلوجة من داعش قد يمتد لفترة طويلة" (بالروسية)، ريا نوفوستي، ٧ حزيران ٢٠١٦، http://www.mid.ru/web/guest/nota-bene/-/asset_publisher/dx7DsH1WAM6w/content/id/2304451.

٤٩. "روسيا مستعدة لمساعدة الولايات المتحدة في تدمير داعش في العراق" (بالروسية)، تاس، ٦ كانون الأول ٢٠١٧، <http://tass.ru/armiya-i-opk/4790388>.

عراقيون موالون لإيران مركز بغداد بنحوٍ إيجابي^{٥٠}.

وعلى الرغم من هذا الخطاب الرسمي، لم يحقق مركز بغداد أي شيء. وأشارت مصادر عراقية ملّمة بأنشطته إلى أن العراق لم يستلم في الواقع من المركز سوى القليل جداً من المعلومات الاستخباراتية المفيدة وأنه «لم يعمل بنحوٍ فعال» منذ أواخر ٢٠١٦. لقد مارس الأمريكيون الكثير من الضغط على بغداد للحد من تعاونها عبر المركز، ولاسيما أن المعلومات الاستخباراتية المزودة إلى العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تسربت إلى مسؤولين روس في حوادث انتقائية؛ ونتيجة لذلك، كان موظفو المركز مبتدئين نسبياً ويفتقرون إلى الصلاحيات التي تحوّلهم اتخاذ قرارات بشأن المعلومات الاستخباراتية الجاهزة للإرسال في الوقت الحقيقي، ومع غياب الإجراءات الواضحة لتقاسم المعلومات الاستخباراتية، وإلى جانب انعدام الثقة بين الأطراف المعنية، أدّت هذه العقبات مجتمعة إلى تخفيض فعالية المركز^{٥١}.

بعد ثلاثة عقود تقريباً من الغياب الفعلي، نجحت روسيا في العودة كمزود سلاح إلى السوق العراقية ابتداءً من عام ٢٠١٢. ومع ذلك، فقد أسفرت جهودها لزيادة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع العراق عن نتائج متواضعة في أحسن الأحوال؛ نظراً للاعتماد الأمني المستمر لبغداد على واشنطن. ولم تتمكن روسيا من تنفيذ رؤيتها للتعاون الدولي في الحرب ضد داعش، ولا الحلول محل قوات التحالف في العراق، غير أن روسيا والعراق تمكننا من اقتطاف مزايا منفصلة من تعزيز تعاونهما العسكري. فالعراق استفاد من نوع معين من أنظمة الأسلحة الروسية، واستخدم الوجود الروسي المعزز كوسيلة ضغط مع واشنطن ولتخفيف النفوذ الإيراني في العراق، بينما رحب بنحوٍ عام بروسيا كشريك يؤيد بشدة عدم إعادة رسم الحدود في المنطقة.

وحققت روسيا -بدورها- مكاسب تجارية في تزويد الأسلحة إلى عميل قديم، ولكنها سعت أيضاً إلى استغلال تدخلها في الحرب السورية لتعزيز نفوذها في حرب العراق ضد الإرهاب^{٥٢}. إذا كان المسؤولون يأملون في أن تؤدي الاندفاع الروسية إلى ساحة المعركة السورية إلى انتزاع قبول

٥٠. فالخ الفياض، مقابلة مع الميدان (باللغة العربية)، ٧ شباط ٢٠١٧، goo.gl/86bpMU.

٥١. مقابلات مع عدة مصادر عراقية في بغداد، تشرين الثاني ٢٠١٧.

٥٢. هناك أيضاً تعاون بين روسيا والعراق حول مسألة عودة "زوجات مقاتلي داعش" الناطقين باللغة الروسية وأطفالهم من سجن في بغداد إلى شمال القوقاز. وبعد تحرير الموصل الصيف الماضي، كان الزعيم الشيشاني رمضان قديروف في طليعة قيادة حملة إعلامية لإعادة النساء والأطفال الشيشان والداغستانيين.

الولايات المتحدة للمشاركة في التعاون ضد الإرهاب على وفق قواعد اللعبة الروسية، فإن هذه الآمال تلاشت في وقت مبكر. ومع ذلك، فقد ساعدت عودة موسكو إلى المشهد العراقي - وإن كانت محدودة- في تعزيز وضع روسيا وتقويض ما يعدّه المسؤولون الروس شعوراً أميركياً بالأحقية في مكافحة الإرهاب «كدولة استثنائية».^{٥٣}

٣-٢ التعاون في مجال الطاقة

بعد تكبد خسائر كبيرة نتيجة لعملية حرية العراق، بدأت شركات النفط الروسية تكثف جهودها للعودة إلى السوق العراقية في السنوات الأخيرة. وانعكست الأهمية المركزية للمصالح النفطية بالنسبة للعلاقة الروسية مع العراق في تأليف الوفود التي تسافر روتينياً مع المسؤولين الروس الكبار إلى العراق. وحينما زار نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف العراق في أوائل ٢٠١٥، على سبيل المثال، كان برفقته أفراد في القيادة العليا لشركة غازبروم^{٥٤}. وكرر زيارة مماثلة بعد ثلاثة أشهر، وهذه المرة مع الرئيس التنفيذي لشركة لوك أويل فاجيت أليكسيروف. وبتريده الحجاج التي قدمها عام ٢٠٠٣، استخدم الجانب الروسي مرةً أخرى خبرته التاريخية في قطاع الهيدروكربون العراقي كنقطة بيع، مشدداً على فوائد الاستثمارية. وأعربت روسيا عن نيتها للاستثمار في العراق وحينما زار وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك العراق مؤخراً في شهر كانون الأول. وخلال الزيارة، ظهرت استثمارات شركة غازبروم المرتقبة في حقل بدرة النفطي بنحوٍ بارز في مناقشات نوفاك مع رئيس الوزراء حيدر العبادي في فندق الرشيد ببغداد^{٥٥}.

جنوب العراق وشركة لوك أويل - الآفاق والتحديات المستمرة

في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، استغرق الأمر عدة سنوات لتعيد شركة لوك أويل النظر في مصالحها في غرب القرنة ٢ بجدية، ولكن في كانون الأول ٢٠٠٩ فازت مجموعة لوك أويل وشتات أويل النرويجية بمناقصة لتطوير الحقل. وفي أيار ٢٠١٢ - ونتيجة لجولة التراخيص الرابعة للعراق - حصلت شركة لوك أويل أوفرسيز بالتعاون مع شركة إنبكس اليابانية على حق التنقيب

٥٣. "مقابلة سيرغي لافروف مع قناة زفردا التلفزيونية"، ٣٠ كانون الأول ٢٠١٥، goo.gl/ZYoSWC.

٥٤. "في زيارة عمل لميخائيل بوغدانوف إلى العراق"، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥، goo.gl/7vj7Cm.

٥٥. "ناقش نوفاك المشكلات في قطاع الإنتاج النفطي مع رئيس الوزراء العراقي" (بالروسية)، فيستي، ٦ كانون الأول ٢٠١٧، <https://www.vesti.ru/videos/show/vid/738627/#>.

والتطوير الإضافي للمجمع ١٠، الذي يقع على مسافة ١٢٠ كيلو متراً من غرب البصرة^{٥٦}. وفي مقابلة أجريت معه في تشرين الأول ٢٠١٦، أوضح أليكسيروف أن السوق العراقية تشكل، بعد الاستثمارات في روسيا، «الأولوية التالية» لشركة لوك أويل؛ نظراً «للتوقعات المرتفعة لاكتشاف احتياطات إضافية»^{٥٧}.

على الرغم من حرص شركة لوك أويل على تطوير حقل غرب القرنة ٢، لم تبدأ الشركة في إنتاج النفط التجاري من الحقل حتى العام ٢٠١٤؛ ونتج هذا التأخير عن مجموعة من التحديات التي لم تواجهها شركة لوك أويل فحسب، بل شركات النفط الدولية الأخرى العاملة في جنوب العراق في السنوات الأخيرة. وكانت هناك عقبات إدارية أولية؛ فقد أدت عدم جهوزية البيروقراطية العراقية لبدء عدد من شركات النفط العالمية بعملياتها في وقت واحد إلى تأخير إصدار التأشيرات للعمال الأجانب الذي كان مهماً للغاية؛ بسبب وجود نقص في الموظفين العراقيين المؤهلين للمشاريع التي تتطلب موارد بشرية كثيفة. وفضلاً عن ذلك، كانت البيروقراطية العراقية تفتقر إلى إجراءات لتعويض السكان المحليين عن أراضيهم وإلى المعرفة بأفضل الممارسات الدولية في مناطق إزالة الألغام المخصصة لعمليات شركات النفط الدولية. وفي حين أن بعض هذه التحديات -التي كانت حادة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١- قد تلاشت مع مرور الوقت، لكن الوضع المتقلب في محافظة البصرة شكّل صداً دائماً لشركات النفط العالمية، بما في ذلك لشركة لوك أويل، حيث احتاج إلى موارد مالية كبيرة لإنفاقها على الأمن^{٥٨}.

وفي سياق انخفاض أسعار النفط، شكلت إعادة التفاوض بشأن عقود الخدمات الفنية بين وزارة النفط العراقية وشركات النفط العالمية تحدياً آخر لشركة لوك أويل في الآونة الأخيرة. ففي أوائل ٢٠١٥، حثّ وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي على إعادة التفاوض بشأن العقود القائمة، التي كانت تستند إلى نظام استرداد التكاليف مع دفعة ثابتة تسدد بالنفط، والأهم من ذلك أن العقود أبرمت في وقت كان متوقعاً فيه أن يصل متوسط أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠

٥٦. "لوك أويل توقع عقداً للتنقيب في المجمع ١٠"، عراق بيزنس نيوز، ١٨ كانون الأول ٢٠١٧،

<http://www.iraq-businessnews.com/2017/12/18/lukoil-signs-contract-for-exploration-at-block-10/>.

٥٧. "مقابلة مع أليكسيروف، الرئيس التنفيذي لشركة لوك أويل، ٧ تشرين الأول ٢٠١٦، C9HBcP، goo.gl/

٥٨. مقابلة مع السفير الروسي في العراق، إيليا مورغونوف (بالروسية)، ريا نوفوستي، ١ تموز ٢٠١٤،

http://www.mid.ru/web/guest/maps/iq/-/asset_publisher/WizNA2SGNvS5/content/id/679605.

دولار للبرميل في المستقبل المنظور^{٥٩}. ونظراً لانخفاض أسعار النفط، ارتفعت التكلفة النسبية على الدولة العراقية -من حيث حصة عائدات النفط التي تدين بها للشركات العاملة - بنسبة كبيرة؛ ونتيجة لذلك، طلبت الحكومة العراقية من شركات النفط العالمية خفض الإنفاق الرأسمالي على الاستثمارات الجديدة، وذكرت أن عقود الخدمات المعدلة ينبغي أن تحفز على احتواء التكاليف، في حين أن الأرباح من مبيعات النفط ينبغي أن تعكس سعر النفط الخام^{٦٠}.

أدى إصرار الحكومة العراقية على أن تقوم شركات النفط العالمية بتقليص الاستثمارات الجديدة إلى تخفيف حماسها للعمل في العراق، وأعرب أليكسيروف عن استيائه في أواخر ٢٠١٦ قائلاً: إن «العراق لديه إمكانات ضخمة، التي للأسف لم تتحقق حتى الآن لأن التوقف في دورة الاستثمار من قبل جميع المشغلين أدى إلى عدم تنامي الإنتاج»^{٦١}. وفي أيلول ٢٠١٧، أعلنت شركة شل عن نيتها للخروج من حقل مجنون النفطي بعد تعذر الاتفاق على أهداف جديدة لإنتاج مستقر^{٦٢}. من ناحية أخرى، توصلت شركة «لوك أويل» بعد عامين من المفاوضات إلى اتفاق مع وزارة النفط العراقية لتخفيض مستوى الإنتاج المستقر في غرب القرنة ٢ من مستوى العقد الأصلي البالغ ١,٨ مليون برميل يومياً إلى ٨٠٠ ألف برميل يومياً^{٦٣}. ويبدو أنه على الرغم من التحديات المتعلقة بالوضع الأمني المتقلب في العراق وعقود الخدمات المرهقة، تبقى شركة لوك أويل ملتزمة بالسوق العراقية.

٥٩. العراق يتطلع إلى إعادة التفاوض بشأن العقود النفطية، الايكونوميست - وحدة الاستخبارات، ١٨ آذار ٢٠١٥، <http://www.eiu.com/industry/article/442989028/iraq-looks-to-renegotiate-oil-contracts/2015-03-18>.

٦٠. مقابلة مع محلل في صناعة النفط. الأهم من ذلك أن تردد العراق في زيادة الإنتاج ابتداءً من عام ٢٠١٥ سببه أيضاً الحصص التي حددتها منظمة أوبك، إلى جانب التحديات الخاصة بالعراق.

٦١. مقابلة أجراها أليكسيروف، الرئيس التنفيذي لشركة لوك أويل، ٧ تشرين الأول ٢٠١٦.

٦٢. "شل تقول إنها ستخرج من حقل مجنون النفطي"، بلاس، ١٥ أيلول ٢٠١٧، <https://www.platts.ru/latest-news/oil/london/shell-says-to-exit-iraqs-majnoon-oil-field-26805192>

٦٣. المسائل الأخرى في المفاوضات المتعلقة، على سبيل المثال، بإعادة معالجة وتحقيق الدخل من الغاز المستخرج من حقل غرب القرنة ٢. وتجدر الملاحظة أيضاً أنه بينما تنتج جميع الحقول أقل من معدل الإنتاج المستقر المحدد في بيئة إنتاج مقيدة من قبل منظمة أوبك، فإن أي زيادة في معدل الإنتاج المستقر المتفق عليه سوف تواجه منافسة من شركات النفط العالمية التي تتطلع إلى القيام بالشيء نفسه. في هذا السياق ومن المحتمل أن الحكومة العراقية تفضل الإنتاج من حقول النفط على الحدود الإيرانية العراقية، من أجل استباق إيران ومنعها من الاستفادة من هذه الحقول على حساب العراق.

حكومة إقليم كردستان: شركتنا غاز بروم نفت وروسنفت

لنترك جانباً مصالح شركة لوك أويل القائمة منذ زمن طويل في جنوب العراق، ولننتقل إلى شركة غازبروم نفت التي تعمل في إقليم كردستان منذ مدة طويلة. في العام الماضي، شغلت الشركة مجمع غارميان ومجمع شاكال بينما أطلقت الشركة التابعة لها غاز بروم نفت بادرة عملية تجارية لمحطة معالجة الغاز في حقل بادرة في كانون الأول^{٦٤}. وفي عام ٢٠١٧، انضمت شركة روسنفت إلى قائمة الشركات التي تشتري النفط من كردستان، حيث وقعت اتفاقية تعاون في مجالات التنقيب والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والتجارة في شباط، فضلاً عن عقد لشراء وبيع النفط الخام ممول سابقاً. وجرى تعزيز اتفاق شباط في شهر حزيران حينما وقع الجانبان، قبل الاجتماع بين رئيس الوزراء الكردي نيجيرفان البارزاني وبوتين في المنتدى الاقتصادي الدولي في سان بطرسبرغ، سلسلة من الوثائق لتوسيع التعاون وقبل أسبوع واحد فقط من الاستفتاء الذي كان مرتقباً على نطاق واسع في كردستان، أعلنت شركة روسنفت أنها ستستثمر أكثر من مليار دولار في خطوط أنابيب الغاز في كردستان العراق^{٦٥}. وأخيراً -ومن دون تأثير واضح بالتداعيات الإقليمية بعد استفتاء أيلول- وافقت شركة روسنفت في تشرين الأول على تنفيذ برنامج التنقيب الجيولوجي في إقليم كردستان وبدء الإنتاج التجريبي بدءاً من العام ٢٠١٨.

ولهذه الاستثمارات الكبيرة من قبل شركات النفط الروسية -فضلاً عن روابط موسكو التاريخية مع إقليم كردستان- أهمية في فهم دبلوماسية موسكو المتباينة قبل استفتاء كردستان وبعده. ويروي وزير الخارجية السابق إيفجيني بريماكوف في مذكراته كيف تعرّف لأول مرة على عائلة البارزاني، حينما كان يعمل في مهمة لصحيفة إزفستيا في شمال العراق في أواخر ستينيات القرن الماضي. ويتذكر بريماكوف ما قاله ملا مصطفى البارزاني -الذي قضى عشر سنوات في المنفى في الاتحاد السوفيتي-: «الاتحاد السوفيتي هو بمنزلة الأب بالنسبة إلي»^{٦٦}. كان بريماكوف ناشطاً بنحو خاص في الدبلوماسية العراقية الداخلية خلال ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، وكان يعمل بشكل

٦٤. بدء تشغيل محطة الغاز الجديدة في حقل بدر التي تعمل فيه شركة غازبروم نفت، غازبروم نفت، ٦ كانون الأول ٢٠١٧، <http://www.gazprom-neft.com/press-center/news/1263568/>.

٦٥. "شركة روسنفت الروسية تعقد صفقة لخط أنابيب الغاز مع كردستان العراق"، رويترز، ١٨ أيلول ٢٠١٧، <https://www.reuters.com/article/kurdistan-rosneft/russias-rosneft-clinches-gas-pipeline-deal-with-iraqs-kurdistan-idUSL5N1LYOTS>.

٦٦. بريماكوف، روسيا والعرب (نيويورك: كتب أساسية، ٢٠٠٩)، ص: ٣٢٩.

منتظم كوسيط بين بارزاني وبغداد^{٦٧}. وعلى وفق تقديرات الممثل الرسمي لحكومة إقليم كردستان في موسكو، يعيش اليوم ما بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٧٠٠,٠٠٠ كردي في الدول السوفيتية السابقة، منهم ١٠٠,٠٠٠ يعيشون في روسيا وينشطون في السياسة والأعمال والمشاركة مع المجتمع المدني^{٦٨}.

وخلال حديثه عن العلاقات الروسية الكردية في مقابلة أجريت معه قبل شهرين من الاستفتاء، اختار لافروف كلماته بدقة تامة عندما وصف الاستفتاء الوشيك بأنه «تعبير عن طموحات الشعب الكردي»، لكن حينما سُئل عما إذا كانت روسيا ستحافظ على علاقاتها مع أربيل في حال الإعلان عن الاستقلال، رفض لافروف التعليق على «مسائل افتراضية»^{٦٩}. وفي ذلك الوقت، بقي رد فعل وزارة الخارجية الروسية على الاستفتاء متوافقاً مع هذه النبرة الحذرة المهادفة إلى عدم الإساءة بنحوٍ مفردٍ لبغداد أو أربيل. كانت بيانات الوزارة ابتداءً من ٢٧ أيلول تشدد على أن «موسكو تحترم التطلعات الوطنية للأكراد»، مع التأكيد على «التزامها الثابت بسيادة العراق ووحدته وسلامه أراضيها»^{٧٠}.

وفي الوقت نفسه، أشار المسؤولون الروس إلى عدم وجود نية لديهم لوقف التعاون الاقتصادي مع حكومة إقليم كردستان الذي «سيستفيد منه العراق ككل»^{٧١}.

يبدو أن هذا المنحى الدبلوماسي الحيادي لموسكو بشأن الملف الكردي قد آتى ثماره، وإذا تركنا جانباً الهفوة الدبلوماسية الوجيزة حول إعلان روسنتف عن أنشطة التنقيب في إقليم كردستان في ١٨ تشرين الأول؛ مما دفع بغداد إلى طلب «توضيحات»^{٧٢} إذ أشاد مستشار الأمن القومي العراقي فالح الفياض خلال اجتماعه مع بوغدانوف في موسكو بمنتصف تشرين الأول «بنهج موسكو المتناسق» نحو الشؤون العراقية^{٧٣}. وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين في بغداد كانوا يأملون

٦٧. كان بريماكوف ناشطاً بشكل خاص في الدبلوماسية التي أدت إلى ما أصبح "برنامج ١١ آذار ١٩٧٠"، والذي أعلن السلام في شمال العراق على أساس اعتراف بغداد بحق الأكراد بالحكم الذاتي الوطني ضمن إطار الدولة العراقية. المرجع نفسه، ص: ٣٣٣.

٦٨. مقابلة عبر الهاتف مع مصطفى دانار، الممثل التنفيذي لحكومة إقليم كردستان في موسكو، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨.

٦٩. "مقابلة سيرغي لافروف مع القناة التلفزيونية الكردية روداو"

٧٠. "تعليق وزارة الخارجية الروسية على الاستفتاء في كردستان العراق"، ٢٧ أيلول ٢٠١٧، goo.gl/hCDyxh

٧١. مؤتمر فلاديمير بوتين السنوي للأخبار، ١٤ كانون الأول ٢٠١٧،

<http://en.kremlin.ru/events/president/news/56378>.

٧٢. العراق يطلب توضيحاً من روسنتف حول صفقة النفط مع إقليم كردستان"، أراب نيوز، ٢١ تشرين الأول ٢٠١٧،

<http://www.arabnews.com/node/1181201/business-economy>.

٧٣. مقابلة "فالح الفياض" (باللغة العربية)، مع محطة روسيا اليوم العربية، ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧،

<http://falihalfayyadh.com/onenews.php?id=49>.

في موقف روسي أقوى ضد الاستفتاء، بيد أنهم فهموا في النهاية موقف الكرملين بأنه براغماتي؛ نظراً للمصالح الاقتصادية الروسية في إقليم كردستان.^{٧٤} وبدورهم، وصف المسؤولون الأكراد موقف موسكو بأنه «منفتح» و«بناء»، مع الإشارة إلى أن روسيا -بخلاف الجهات الفاعلة الأخرى- أعربت عن دعم واضح لتطلعات الشعب الكردي،^{٧٥} وهو ما يعني «الكثير». وفي الواقع فسرت كل من بغداد وأربيل موقف روسيا من الاستفتاء بأنه يدعم في نهاية المطاف مواقفهما وتطلعاتهما، وهذا دليل على مهارة الدبلوماسية الروسية في ملف كردستان.^{٧٦}

٣-٣ التعاون الاقتصادي في قطاعات أخرى

إذا تركنا جانبا الضغوط الروسية المكثفة لاستعادة وضعها السابق في قطاعي الأسلحة والنفط في العراق فنستطيع القول إنه كانت هناك ضجة إعلامية أقل حول الجهود المبذولة لاستئناف العلاقات الاقتصادية في قطاعات أخرى، ولوحظ وجود حرص من الشركات الروسية على العودة إلى العراق في أواخر ٢٠٠٣؛ سعيًا إلى الاستفادة من أعمال إعادة الإعمار في قطاعات الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه والزراعة وغيرها. وقد أوضح إيليا مورغونوف -سفير روسيا لدى العراق- في عام ٢٠١٤، ما يأتي:

«نظراً لأن العراق بلد في حالة حرب منذ ٣٠ عاماً، فإن احتياجاته أساسية تقريبا في جميع المجالات: من الزراعة إلى صناعة السيارات وهلم جرا. كانت لديهم صناعة جيدة في ظل النظام القديم. والآن، من الضروري استعادة كل شيء. لقد تم إنجاز الكثير من قبل رجالنا -حوالي نصف محطات الطاقة الحرارية في العراق- وشركتنا نحاول الآن إعادة تأهيلها، وهناك الكثير من العمل في العراق! إنه سوق جاهزة جداً وقادرة على الوفاء بالتزاماته»^{٧٧}.

لقد اكتسب اهتمام روسيا بتكثيف النشاط في هذه القطاعات زخماً إضافياً مع إنشاء اللجنة الحكومية الدولية الروسية-العراقية عام ٢٠٠٨. وأبدى الجانب الروسي، الذي لم يكن راضياً عن المبادلات التجارية الثنائية المتدنية باستمرار -والتي بلغت ٢٣٨ مليون دولار فقط عام ٢٠١٤-

٧٤. مقابلة مع السياسي العراقي ضياء الأسدي، بغداد، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧.

٧٥. مقابلة مع مصطفى دانار، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٨.

٧٦. كان هذا واضحاً من الحديث الشفهي بين مسؤولين عراقيين وأكراد حضروا مؤتمر فالداي للشرق الأوسط في موسكو، بين ٢٠ و١٩ شباط ٢٠١٨، وحضرته الكتابة.

٧٧. "مقابلة مع السفير مورغونوف"، ترجمة النص المقتبس للكتابة، ١ تموز ٢٠١٤.

تفاؤلاً حذراً عام ٢٠١٥، حيث أشار الرئيس بوتين في أيار إلى أن «إجمالي المبادلات التجارية قد لا يكون كبيراً، لكنه ارتفع في العامين الماضيين عشرة أضعاف»^{٧٨}. وفي مزيد من الأدلة على رغبة الجانبين في تعزيز العلاقات الاقتصادية خارج نطاق الأسلحة وقطاع الطاقة، استؤنفت الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو وبغداد في الخريف الماضي للمرة الأولى منذ الغزو الأمريكي^{٧٩}.

بدأت شركات النفط الروسية البحث عن فرص جذابة في العراق في السنوات الأخيرة، مثل المجمع الصناعي العسكري، ودعمت الحكومة الروسية هذه الجهود دبلوماسياً مع بغداد وأربيل، مدركة أن نطاق التعاون الاقتصادي المفيد للجانبين في القطاعات الأخرى ما يزال محدوداً. ويعتقد الكرملين أيضاً أن دعم قطاع النفط العراقي سيحدث في نهاية المطاف تأثيراً إيجابياً على الاقتصاد العراقي الأوسع، مما يمكن بغداد من الدخول في علاقة اقتصادية أكثر طموحاً مع روسيا على مرّ السنين^{٨٠}. ومع ذلك، لم تكن الرغبة في تحقيق مكاسب تجارية هي المحرك الحصري لجهود روسيا الرامية إلى تعزيز موقع شركاتها النفطية في العراق، فكما هو الحال تماماً بالنسبة لمبيعات الأسلحة الروسية، فإن وجود شركة لوك أويل وغازبروم وروسنفت قدّم أيضاً ورقة مساومة إلى الكرملين حول مسائل تمتد إلى ما هو أبعد من المجال الاقتصادي. فمن خلال المحافظة على علاقة اقتصادية وثيقة مع حكومة إقليم كردستان -على وفق مصدر عراقي- ضمنت روسيا أيضاً أن «الأكراد ليسوا فقط في المعسكر الغربي»^{٨١}.

وفي حين يدرك كل من العراق وروسيا أن تعاونهما الثنائي أنتج تأثيراً إيجابياً لمواجهة الدول الغربية، فلا ينبغي المبالغة في حجم هذا التأثير، إذ من المرجح أن يستمر التعاون الاقتصادي بين روسيا والعراق في «أداء مهامه» على مستويات متواضعة في السنوات المقبلة، من دون أن يولّد الكثير من الاهتمام. وحتى بعد زيادة حجم الاستثمارات من قبل الشركات النفطية الروسية، وتسليم شركة

٧٨. "اجتماع فلاديمير بوتين مع حيدر العبادي"، الكرملين، ٢١ أيار ٢٠١٥، <http://en.kremlin.ru/events/president/news/49502>.

٧٩. استئناف الحركة الجوية النظامية بين روسيا والعراق في ١٧ أيلول (بالروسية)، انترفاكس، ١٤ أيلول ٢٠١٧، <http://www.militarynews.ru/story.asp?rid=1&nid=461647>.

٨٠. "تحرير الفلوجة من داعش" يمكن أن يطول، ٧ حزيران ٢٠١٦.

٨١. مقابلة مع محمد العقيلي، سياسي مستقل في ائتلاف دولة القانون العراقي، بغداد، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧.

«روسوبورون اكسبورت» أول دفعة من دبابات «تي - ٩٠» إلى العراق^{٨٢}، يبقى المسؤولون الروس مدركين للاحتمالات المحدودة للاستثمار المربح، نظراً للتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي لا حصر لها في العراق.

٤- الخلاصة: القيود على «عودة» روسيا إلى العراق

بعد تعرضها لضربة قوية من قبل عملية حرية العراق، تعافت المصالح الروسية في العراق ببطء على مر السنين وبدأت تتسارع بدءاً من العام ٢٠١٢. بعد ٢٠٠٣، كانت الجهود الدبلوماسية الروسية لمساعدة الشركات الروسية على فتح مكاتب تمثيلية في بغداد تهدف إلى ضمان مكاسب تجارية في عراق ما بعد الحرب. وابتداءً من العام ٢٠١٢ على وجه الخصوص، شرعت موسكو في نشاط دبلوماسي مثير للإعجاب، حيث استضافت طيفاً واسعاً من المسؤولين السياسيين العراقيين في موسكو. والواقع أن نائب وزير الخارجية بوغدانوف استقبل السفير العراقي ٢٥ مرة على الأقل خلال السنوات الست الماضية يعطي فكرة عن درجة الاهتمام التي توليها موسكو لعلاقتها ببغداد^{٨٣}. وقد قادت مبيعات الأسلحة والاستثمارات في القطاع النفطي على وجه الخصوص إلى ما وصفته هذه الورقة بالنجاح الروسي المحدود في «العودة» إلى العراق.

ومع ذلك، تبقى هناك عقبات كثيرة تعترض سبيل روسيا في تطوير علاقات أعمق وأوسع مع العراق، ففي ظل الوضع الأمني المتقلب، لا تمتلك سوى الشركات الروسية العملاقة مثل غازبروم أو لوك أويل الموارد المالية اللازمة لحماية استثماراتها، في حين أن الشركات الأصغر حجماً التي تعمل في قطاعات أخرى ما تزال تتعد عن العراق. ويساعد عدم التنوع الكافي للاقتصاديين الروسي والعراقي في وضع قيود إضافية على علاقة ثنائية أكثر طموحاً^{٨٤}، وكذلك عدم قدرة العراق

٨٢. "وسائل الإعلام: تسليم الدفعة الأولى من الدبابات الروسية تي-٩٠ إلى العراق" (بالروسية)، تاس، ١٦ شباط ٢٠١٨، <http://tass.ru/mezhdunarodnaya-panorama/4966648>.

وفي هذه الأثناء، لا ينوي العراق حالياً شراء دبابات أس-٤٠٠: "رد السفير العراقي على تقارير حول إمكانية شراء نظام الدفاع الجوي أس-٤٠٠ من روسيا" (بالروسية)، أر بي سي نيوز، ٢١ شباط ٢٠١٨، <https://www.rbc.ru/rbcfreenews/5a8db54c9a794780e409f4d3>.

٨٣. أرشيف وزارة الخارجية الروسية على الإنترنت.

٨٤. للحصول على نظرة عامة جيدة حول ما يمكن أن تقدمه روسيا اقتصادياً للدول العربية، والعكس بالعكس، أنظر دميتري ترينين، ما الذي تفعله روسيا في الشرق الأوسط؟ (مطبعة بوليتي: كامبريدج: المملكة المتحدة).

على تمويل ما تعدّه روسيا مشاريع جذابة^{٨٥}. وكان حضور روسيا على مستوى منخفض في مؤتمر المانحين للعراق في الكويت في شباط ٢٠١٨ - وهو تناقض صارخ مع مشاركة وزير الخارجية السابق تيلرسون من الجانب الأمريكي - يمثل خيبة أمل لقبول الكرملين على مضض بأن العراق لن يكون «البقرة التي تدر المال» للشركات الروسية في أي وقت قريباً^{٨٦}.

وفضلاً عما ذكر آنفاً، فإن الاعتماد الأمني المستمر في بغداد على واشنطن يجد من التعاون الروسي العراقي، -ولاسيما في مجال الأمن العسكري- وعلى الرغم من أن روسيا هي مورد جذاب لأنواع معينة من المعدات العسكرية، لكن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يقدم في نهاية المطاف حزمة مساعدات أكثر إثارة للإعجاب تتعدى الأسلحة وتتضمن -على سبيل المثال- المساعدة في إصلاح القطاع الأمني. وكما قال أحد المسؤولين العراقيين: «على روسيا أن تركز على الأمور التي هي أكثر من مجرد المصالح الاقتصادية مع العراق، إذ إن الولايات المتحدة لديها حزمة كاملة لتقدمها، وروسيا ليس لديها ذلك»^{٨٧}. حتى الآن، لا ينظر العراق إلى روسيا كشريك استراتيجي، في حين أن عدم رغبة روسيا في الدفع باتجاه مشاركة أعمق في العراق يتجذر في فهمها للتأثير الذي أحدثته مؤخراً قوات الحشد الشعبي وإيران في العراق^{٨٨}. وعلى الرغم من أن الجنرال الأمريكي ديفيد بترابوس قال في حوار مع مؤسسة الدراسات الإسلامية في المنامة في كانون الأول ٢٠١٧: إن روسيا ليست مهتمة بأن ترى «لبنة» العراق على يد إيران -في مقارنة واضحة بين قوات الحشد الشعبي وحزب الله اللبناني- فإن الحقيقة هي أن روسيا ليس لديها الكثير لاحتواء طموحات إيران في العراق، وحتى أقل في سوريا حيث إن موسكو لديها «قوات عسكرية في اللعبة».

يدرك المسؤولون الروس أن اعتماد بغداد على الولايات المتحدة من جهة، والنفوذ الإيراني في العراق من جهة أخرى، موجودان للبقاء هناك، وقد قسّر بعض الخبراء الروس زيارة المالكي إلى موسكو في صيف ٢٠١٧ بأنها تهدف إلى كسب الدعم الروسي لتطبيق «ديكتاتورية شيعية»

٨٥. حينما زار وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري موسكو في أواخر تشرين الأول ٢٠١٧، وقعت روسيا والعراق على بروتوكول نفطي واقتصادي موسع، وهو ما فتح باب النقاش حول شروط أفضل للشركات الروسية في العراق. في حقيقة الأمر أن البروتوكول تطرق إلى «القروض الميسرة» الروسية لدعم هذه المشاريع وهو يظهر الصعوبة المستمرة التي يواجهها العراق في تمويل المشاريع.

٨٦. نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري ميدفيديف مثل روسيا في المؤتمر.

٨٧. مقابلة مع الأسد، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧.

٨٨. مقابلة عبر الهاتف مع خبير روسي حول الشرق الأوسط، طلب عدم ذكر اسمه، كانون الثاني ٢٠١٨.

تحت رعاية إيرانية في العراق^{٨٩}. وفي حين أنه من غير المحتمل أن تقوم موسكو بتمكين تحقيق مثل هذا المشروع؛ نظراً للاتجاه السائد في السياسة الخارجية الروسية لتجنب الاصطاف الحصري مع «معسكر شيوعي» في المنطقة، فإن نفوذ روسيا على المسار السياسي الداخلي للعراق محدود بطبيعته، ولا يمكننا فعل أي شيء حيال قوات الحشد الشعبي، ولا نريد أن نتورط بعمق في العراق [...] إذ علينا أن نقبل بأن هذه ليست مشكلتنا^{٩٠}. في هذا المشهد السياسي العراقي المزدهم، الذي نحت فيه لاعبون خارجيون أقوياء مثل الولايات المتحدة وإيران مواقفهم، تفهم موسكو أن هناك مجالاً محدوداً لتوسيع نفوذها وتسعى جاهدة لترويج مبيعات الأسلحة والتعاون في مجال الطاقة والنفط.

ومع ذلك، فقد تكون موسكو راضية تماماً عن العلاقات الروسية العراقية التي تتطور على هذا المسار، والواقع أن سياستها تجاه العراق تجسّد سعي موسكو البراغماتي لإقامة علاقات مرنة في الشرق الأوسط، مدفوعة بالمصالح الاقتصادية والاهتمام بالنظام والاستقرار. لكن علاقات روسيا مع العراق يمكن أن تستمر أيضاً من خلال الوعي الرصين لقيودها وصياغتها بعناية تامة؛ لتجنب أي نفور غير مبرر للجهات الفاعلة الأخرى التي تبقى مهمة لموسكو. وطالما بقيت روسيا منخرطة في سوريا، فسوف تسعى -على الأقل- إلى مواءمة بغداد مع استراتيجيتها^{٩١}، بينما تعمل كل ما في وسعها لكسب ما يمكنها من أموال في العراق، من دون التقليل من سماتها الممتازة ولاسيما مبيعات الأسلحة والاستثمارات في القطاع النفطي ويمكننا القول إن «عودة» روسيا الإجمالية إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت محدودة، ومن المرجح أن تبقى كذلك في المستقبل المنظور.

٨٩. إدار مينيازيدنوف، "نوري المالكي اقترح على موسكو تعزيز نفوذها في العراق" (بالروسية)، مجلس الشؤون الدولية الروسي، ١٤ آب ٢٠١٧،

<http://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/nuri-al-maliki-predlozhit-rossii-usilit-svoe-vliyanie-v-irake/>.

٩٠. مقابلة عبر الهاتف مع خبير روسي حول الشرق الأوسط، طلب عدم ذكر اسمه، كانون الثاني ٢٠١٨.

٩١. دعت روسيا الحكومة العراقية لحضور "المؤتمر الوطني السوري" المنعقد مؤخراً في سوتشي بصفة مراقب.